الأخبار والأحوال الموطّئة بين التنظير والتطبيق: دراسة موازنة في ضوء معطيات الصَّنعة والدَّلالة

إعداد

د. سيد جمال حسن علي

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض- كلية دار العلوم- جامعة القاهرة

Sayedgamal995@gmail.com

جهة العمل: كلية دار العلوم- جامعة القاهرة

المستخلص:

تُلقي هذه الدراسة الموازِنة الضوء على ظاهرة أسلوبية تركيبية شاعت أمثلتها في تراكيب العربية، وهي (ظاهرة التوطئة)، مختارةً نموذجين من نماذج التوطئة الوظيفية ميدانا للدراسة والموازنة، هما: (الأخبار الموطّئة)، و (الأحوال الموطّئة).

وقد عُقدت الموازنة المذكورة في ضوء مستويين من مستويات الدرس النحويّ: مستوى التنظير (التقعيد)، ومستوى التطبيق (التوجيه)، مع تسليط الضوء على جانِبَي صنعة النحو والإعراب، والدلالة، ورصْد أصدائهما في معالجة النحاة وتوجيهاتهم لشواهد هاتين الوظيفتين النحويتين.

وقد جاءت في مقدمة (عرّفتْ بموضوع الدراسة، والدراسات السابقة)، وتمهيد بعنوان (من أنماط التوطئة في التراكيب العربية)، ومبحثين: رصد أولهما المستوى التنظيري، وتكفَّل الآخر بالجانب التطبيقي، ثم خُتِمت بخاتمة رصدت أهمّ نتائجها وتوصياتها.

ومن أهمّ النتائج التي توصّلت إليها:

- أنّ (ظاهرة التوطئة) في الوظائف النحوية تشكّل جانبا مهما من جوانب الدراسة النحوية التي تنطوي على جانبَي الصّنعة والدلالة.
- أن (الأخبار الموطئة) لم تلقَ حظّها اللائق بها تنظيريا، في تصانيف النحاة، وفي الدراسات الحديثة على السواء، رغم دوران أمثلتها، وشيوعها في شواهد العربية المختلفة، لا سيّما القرآن الكريم.
- أنّ الجهة في الدرس النحويّ ليست منفكّة بين التنظير والتطبيق، فهما – في الحقيقة- وجهان لعملة واحدة، يستدعي أحدهما الآخر، ويستعين بمعطياته، وإن فُصِل بينهما لدَواعٍ تصنيفية.

الكلمات المفتاحية: التوطئة- الخبر – الحال- الصَّنعَة- الدّلالة.

المقدمة:

الحمد لله السميع البصير، والصلام والسلام على البشير النذير، وبعد، فالأصل في الوظائف النحوية المختلفة أن تُقْصَد لذاتها، فتُستعملَ في التركيبِ المعيّن لتُضفي الدلالات والمعاني المنوطة بها في الجملة العربية.

غير أنّ هذا الأصل قد يخالَف؛ فتأتي وظيفة نحوية دون أن تُرادَ لذاتها، فتشكّل حينئذ مجردَ موطِّئ وممهّد للوظيفة النحوية المرادة التي يتعيّن بها المعنى المراد، وتكتمل بها الدلالة؛ فنجد – على سبيل المثال- خبرًا لا تتمّ به فائدة الإسناد مع المبتدأ؛ إذ لم يأتِ في حقيقة الأمر إلا ممهّدا للخبر الحقيقي الذي يتمّ به المعنى، وإن عُومل هذا الخبر الحقيقي في صنعة النحو والإعراب معاملةَ (النعت)، لا (الخبر)، وذلك كما في قوله تعالى – على سبيل المثال-: **" بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ" [الزخرف: ٥٨].**

وأمثلة هذه الظاهرة الأسلوبية التي يمكن أن يُطلَق عليها مصطلح (**التوطئة الوظيفية**) تكثر في شواهد العربية (القرآن، والحديث، والشعر، والنثر)، وبعض أمثلتها لا تزال جارية على ألسنتنا في لغتنا الدارجة، حتى أضحت عُرفًا لغويًّا سائدًا[٢].

وتعدّ (الحال الموطّئة) آكد نماذج هذه الظاهرة في الدرس النحويّ؛ إذ ظهر تعاطِي النحاةِ لها واضحا جليّا في تصانيفهم التقعيدية (التنظيرية) والتطبيقية على السواء؛ على مستوى: إيراد المصطلح، وبيان مفهومه، وسرْد أمثلته، وتوجيهها نحويّا.

والحق أنّ نماذج هذه الظاهرة تتخطّى (الحال الموطئة)، فتضرب بجذورها في إشارات النحاة المختلفة، غير أنها تظهر متناثرةً في تضاعيف تصانيفهم. ويبدو هذا أمرا بدهيا ومنطقيا مع ما سبقت الإشارة إليه من كثرة نماذجها في كلام العرب.

وإذا كانت نماذج هذه الظاهرة ترتكز إجمالا على عنصرين: أحدهما: موطِّئ غير مرادٍ لذاته، والآخر: موطَّأ له، وهو المقصود لذاته، وبه تتعيّن الدلالة – فإن تتبّع إشارات النحاة والمعربين وتأمُّلها وسبْر أغوارها يُطلعنا على نماذج واضحة لهذه الظاهرة في كثير من أبواب النحو: (المبتدأ- الخبر - المفعول به - المنادى)، تنضاف إلى ذلك نماذج غير قليلة تُلمَح في باب (التوابع).

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة الموازنة لتلقي الضوء على نموذجين من نماذج (ظاهرة التوطئة الوظيفية):

أحدهما: الحال الموطئة: وذلك لما لها من خصوصية تكمن في اشتهار مصطلحها وجَرَيانه، وكثرة الإشارة إلى معطياتها في تصانيف النحاة المختلفة، على النحو الذي مرّ.

---

١. وذلك نحو قولنا: (هذا رجلٌ كريم، هو امرؤ متواضع، هؤلاء رجالٌ كُرَماء)، (فلانة فتاة مؤدبة، هي امرأة متواضعة)، (هذه القرية قرية كريمة) ... إلى آخر أمثلة الأخبار الموطّئة التي تجري على ألسنتنا.

والآخر: الخبر الموطِّئ: وذلك أن أمثلته تعدّ آكدَ أمثلة التوطئة الوظيفية دورانًا واستعمالا في شواهد العربية المختلفة، على النحو الذي سيأتي.

الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة لتُكمل الجهود التي بُذلت من قبل في سياق إلقاء الضوء على هذه الظاهرة الأسلوبية التركيبية (ظاهرة التوطئة)؛ لترصد جوانب جديدة لهذه الظاهرة، تنضاف إلى الجوانب التي عُنيت برصْدها الدراسات السابقة.

ومن هذه الدراسات:

- **ظاهرة التوطئة في النحو العربي، د. حسين عباس الرفايعة، بحث منشور بالمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٣، العدد١، ذو الحجة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م:** بحث أصّل فيه صاحبه لهذه الظاهرة، من حيث مصطلح (التوطئة) وما يرادفه، وشرطها، ودواعي المصير إليها، والمسائل النحوية التي تندرج تحتها، دونما تفرقة في هذه المسائل بين التوطئة الوظيفية، والتوطئة اللغوية العامّة التي لا يُوَطّأ فيها لوظيفة نحوية مقررة.
- **التوطئة في العربية، مقال للدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن، منشور بموقع الألوكة الإلكتروني بتاريخ ٢٥/ ٢ / ٢٠١٦م:** وهو أبعد الدراسات صلةً بموضوع دراستي، ولا يكاد يشترك معها إلا في لفظ (التوطئة) في العنوان؛ إذ رصد فيه صاحبه نماذج عامّة يسعُها مصطلح (التوطئة) في اللغة، على ما فيه من رحابة وسَعَة؛ إذ يدلّ على (التمهيد والتهيئة والتقديم)، وممّا عالجه: توطئة النظرية النحوية للتطبيق، توطئة حركة لحرف، توطئة الجملة لأن يعمل ما قبلها في معناها، توطئة عِلْم لعِلْم، توطئة حرف لحكم نحويّ، اللام الموطئة.
- **التوطئة ولوازمها في النحو العربي، د. مالك أحمد يعقوب محمد، بحث منشور بحولية اللغة العربية، بنين، جرجا، العدد ٢٣ لعام ٢٠١٩م، الجزء السادس:** عُني الباحث فيه برصْد لوازم التوطئة، وانصرفت عنايته إلى سرد نماذج التوطئة في العربية، وتحليلها من واقع أقوال النحاة، دون تفرقة بين التوطئة الوظيفية، وغيرها من نماذج التوطئة العامّة.
- **التمهيد في نحو العربية: معناه ومواطنه: بحث للدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن، منشور بمجلة الناطقين بغير اللغة العربية، المجلد ٣، العدد ٤، يناير، ٢٠٢٠م:** جاء في مبحثين: أحدهما: معنى التمهيد لغة واصطلاحًا، والآخر: مواطن التمهيد (تمهيد العلم والنظرية والباب- تمهيد الحركات والأحرف- تمهيد الأسماء).

هذا، وتختلف دراستي عن الدراسات المذكورة في نقاط جوهرية محددة:

- التفرقة بين نمطين من أنماط التوطئة: نمط لغويّ عام يمهّد فيه الموطِّئ لإضافة حكم نحوي، ونمط وظيفي (هو موضوع تلك الدراسة) يمهَّد فيه للوظيفة النحوية المرادة بموطِّئ يتسلط عليه العامل.
- إلقاء الضوء على (الخبر الموطِّئ) الذي لم يلق حظّه من الاعتناء في تنظير النحاة وتقعيدهم، ولا في دراسات الدارسين المحدثين.
- دراسة (الحال الموطّئة) و (الخبر الموطّئ) دراسة موازنة تُلقي الضوء عليهما على مستويَي التنظير والتطبيق (التقعيد والتوجيه).
- رصْد أصداء الصنعة والدلالة في معالجة النحاة لنماذج هاتين الوظيفتين النحويتين.

وفي سبيل رصْد هذه المعطيات جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: **"الأخبار والأحوال الموطّئة بين التنظير والتطبيق: دراسة موازنة في ضوء معطيات الصَّنعة والدَّلالة"**.

وقد جاءت في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

عرّفت **المقدمة** بموضوع الدراسة، وأبعادها، ورصدت أهمّ الدراسات السابقة، مع التركيز على النقاط الجوهرية التي تشكّل اختلافا جوهريا في معالجة (ظاهرة التوطئة) في التراكيب العربية في تلك الدراسة، ثم اختُتمت المقدمة ببيان خطّتها.

وألقى **التمهيد** الضوء على نمطين من أنماط التوطئة في العربية: نمط لغويّ عام يمهِّد فيه الموطِّئ لإضافة حكم نحوي، ونمط وظيفيّ يمهَّد فيه للوظيفة النحوية المرادة بموطّئ.

وقد جاء **المبحث الأول** تحت عنوان (**المستوى التنظيري**)؛ ليكشف عن موقع (الخبر الموطِّئ) و(الحال الموطئة) في تنظير النحاة وتقعيدهم.

كما تكفّل **المبحث الثاني** (**المستوى التطبيقيّ**) بدراسة الجانب التطبيقي الذي يُسلّط الضوء على توجيهات النحاة والمعربين لشواهد هاتين الوظيفتين، ومدى اتّكائهم فيها على الصَّنعة والدّلالة.

وفي نهاية الدراسة تأتي الخاتمة متضمنةً أهمّ نتائجها وتوصياتها.

التمهيد: من أنماط التوطئة في الدرس النحويّ:

لظاهرة التوطئة[١] في العربية سَعَة ورحابة تتجلّى في أبعادها المختلفة، وتطبيقاتها ونماذجها الكثيرة التي يظهر بعضها على لسان العربيّ نفسِه، وتبدو جمهرتها في معالجات النحاة.

هذا، ويمكن التمييز في هذا الصَّدَد بين نمطين واضحين من أنماط التوطئة في العربية:

- **أحدهما: توطئة لغوية عامّة:** وهي توطئة تكون غالبًا بإضافة حرف يكون بمنزلة موطّئ وممهّد لإضافة حكم نحويّ إلى التركيب اللغويّ، ونماذج هذا النمط تظهر متناثرةً في تضاعيف التصانيف النحوية، مثل:
  - دخول (ما) الكافّة على (إنّ وأخواتها) توطئةً لكفّها عن العمل، وتهيئة لدخولها على الجملة الفعلية، وإيذانًا بزوال اختصاصها بالجملة الاسمية[٢]، نحو قوله تعالى: **"كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ"** [الأنفال:٦].
  - إدخال (ما) على الأفعال (قلَّ/ كثُرَ / طالَ...)؛ توطئةً لمجيء الفعل بعدها، وزوال اختصاصها بالأسماء، نحو قولنا: (قلَّما ينجحُ الكسولُ)[٣].
  - دخول تاء التأنيث على الفعل الماضي في نحو (فَعَلَتْ)، والفعل المضارع في نحو (تَفْعَلُ)؛ إيذانًا وتوطئةً لمجيء المسند إليه بعدهما مؤنثا؛ فيقال: (فعلتْ هندٌ الخيرَ)، و (تفعلُ هندٌ الخيرَ).
  - اللام الموطئة للقسم التي تدخل على أداة شرط توطئةً لكون الجواب بعدها مبنيّا على قَسَم قبلها، لا على شرطٍ؛ فهي تمهّد الجواب للقَسَم، نحو قوله تعالى: **" لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ "** [الحشر: ١٢].
- **والآخر: توطئة وظيفية**: يرتكز فيها مناط التوطئة على الوظائف النحوية المقررة؛ فيوطَّأ للوظيفة النحوية المرادة حقيقةً بموطِّئ يتسلَّطُ عليه العامل، وهو في الحقيقة ليس إلا ممهِّدا وموطِّئا لما بعده، ولها إذن عنصران: أحدهما: الموطِّئ، والآخر: الموطَّأ له. ومن أمثلتها:
  - التوطئة للمنادى المحلَّى بـ (أل) بـ (أيّ / أية) مع (ها) التنبيه: نحو قولنا: (يا أيُّها القائمُ تعالَ)؛ إذ سوّغت (أيّ) نداء ما فيه (أل)، ووطَّأت للمنادى حقيقةً (القائم) الذي أعربته الصنعة نعتًا.
  - المفعول به الموطِّئ: بأن يُوَطَّأ ويمهَّد للمفعول به حقيقة بمفعول به موطِّئ له، نحو قوله تعالى: **"وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا"** [الفرقان: ٨]؛ إذ المراد هنا: (إن تتّبعون إلا مسحورًا)، وجيء بـ (رجلًا) تمهيدا وتوطئة للمفعول به حقيقة، وهو (مسحورًا)، وإن أُعرِب نعتًا في الصّنعة.

---

١. لمزيد من معاني (التوطئة) في اللغة العربية حول: التمهيد، والتهيئة، والتقديم. ينظر في تعريف التوطئة لغة، واصطلاحا، وبيان مرادفاتها (التمهيد/ التهيئة/ الإيذان): بحث (ظاهرة التوطئة في النحو العربي)، د. حسين عباس الرفايعة، ٩٦: ٩٨، وبحث (التوطئة ولوازمها في النحو العربي)، د. مالك أحمد يعقوب، ٦١٠٣: ٦١٠٥، وبحث (التمهيد في نحو العربية: معناه، ومواطنه)، د. أحمد عيد عبد الفتاح، ٥٤: ٥٧.

٢. ينظر على سبيل المثال: البديع في علم العربية، لابن الأثير، ١/ ٥٤٠، وشرح ابن عقيل، ١/ ٣٧٤

٣. ينظر على سبيل المثال: الكتاب، ٣/ ١١٥، والمقتضب، للمبرد، ٢/٥٥.

- التوطئة في البدل: نحو قولنا: (حفظتُ القرآنَ نصفَه)؛ إذ وطّأ المبدَلُ منه (القرآن) – الذي نُظِر إليه من حيث الصنعة على أنه مفعول به- لـ (نصفَه) الذي تستدعيه الدلالة على أنه مفعول به وقع عليه الحفظ حقيقةً، وإن أُعرِب صِناعةً بدلَ بعضٍ من كل؛ إذ المعنى عند التحقيق: (حفظتُ نصفَ القرآنِ).

وهذا النمط من أنماط التوطئة هو الذي يعنينا في هذه الدراسة الموازنة التي اتخذتْ نموذجين من نماذجه ميدانا لها، وهما (الخبر الموطِّئ) و (الحال الموطّئة).

المبحث الأول: المستوى التنظيريّ:

بعض الوظائف النحوية من حيث صِناعة النحو والإعراب ليست على وفاق دائم مع المعطيات الدلالية التي تنطوي عليها المفاهيم الاصطلاحية لهذه الوظائف، "فالجهة تكون منفكّة بين الإعراب والمعنى في بعض كلام العرب"[1]. ولهذا المسلك وأمثلته صدًى واضح في معالجات النحاة لكلام العرب، تقعيدًا، وتوجيهًا، وتعليلا.

وذلك نحو قولنا:

- **ما حضر محمدٌ**: فـ (محمدٌ) فاعل صِناعةً وإعرابًا، وهو من حيث الدَّلالة لم يفعل الحضور، ولكنه فعل عكسه، وهو الغياب، فهو غائب، غير حاضر.
- **لا أحبّ الفاكهةَ غيرَ العنبِ**: فـ (العنبِ) صناعةً مضافٌ إليه، و (غيرَ) مستثنى، والمستثنى من حيث معطيات الدلالة هو (العِنَب)، لا (غير).
- **حفظتُ القرآنَ نصفَه**: فالمفعول به من حيث الصِّناعة (القرآنَ)، ومن حيث المعنى (النِّصف)؛ إذ المعنى عند التحقيق: (حفظتُ نصفَ القرآنِ).
- **يا أيُّها الغافلُ انتبهْ**: فصِناعة النحو تقضي بأنّ (أيُّ) منادى، و (الغافلُ) نعت مرفوع، أمّا الدلالة فشأنها مختلف؛ إذ المنادى حقيقةً هو (الغافل)، وليست (أيّ) إلا ممهدا وموطئا للمنادى المعرَّف بـ (أل).
- **مررتُ بعاملٍ نظيفةٍ ثيابُه**: فـ (نظيفةٍ) هنا في الصنعة نعت تابع لما قبله في الجر، وهو في المعنى ينعت الثياب، لا الذات (العامل نفسه).

وفي هذا السياق نفسه تأتي شواهد ما عُرف في الدرس النحويّ بـ (الأخبار الموطّئة) و (الأحوال الموطّئة):

- فكلمة (قومٌ) – على سبيل المثال - في قوله تعالى: **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ" [يس: ١٩]** من حيث الصَّنعة النحوية خبرٌ للمبتدأ (أنتم)، غير أنها من حيث الدلالة ليست إلا موطِّئةً وممهدةً للخبر الحقيقي الذي تمّتْ به الفائدة مع المبتدأ، وهو (مُسرِفونَ).
- وكلمة (أُمَّةً) – على سبيل المثال - في قوله تعالى: **"وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً" [المؤمنون:٥٢]** حال منصوبة، نُعِتتْ بـ (واحدةً)، وهي في حقيقة الأمر موطِّئة للحال الحقيقية (واحِدةً).

---

١. النحو العربي بين الصناعة والمعنى، دكتور عبد الفتاح محمد حبيب، ص ٢٠.

وإذا نظرنا إلى (الأخبار الموطئة) من زاوية التنظير والتقعيد ألفينا النحاة – قديمهم ومتأخرهم- لم ينظّروا لمثل هذا النوع من الأخبار، ولم يبوّبوا له في باب (الابتداء والخبر)، ولا في باب (النعت)، فلم يجرِ له ذكرٌ في سياق تنظيرهم قواعد النحو، ورصْدهم قواعد (الخبر)، جرتْ على ذلك عادتُهم، وانتهج فيه خَلَفُهم نهجَ سَلَفِهم.

والملاحظ أنهم لم يصدُروا عن هذا النهج فيما عُرف في الدرس النحويّ بـ **(الحال الموطِّئة)** - وهي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق هو الحال في الحقيقة- إذ شاع لدى أكثرهم التنظير لهذه الحال، والنصّ على مصطلحها، وبيان السياق التركيبي الذي ترِد فيه شواهدها، وذلك في سياق رصْدهم قواعد باب الحال(١).

يقول ابن الأثير (ت٦٠٦هـ): "ومن المفرد الحال الموطِّئة، كقوله تعالى: **"وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا" [الأحقاف: ١٢]**، وقولك: (مررتُ به رجلا صالحًا)، فالصفة سوّغتْ مجيء الجامد حالًا"(٢).

ويقول ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ):"الحال يستغني عن الاشتقاق في الأكثر لأحد أمور تسعة: الأول: أن يكون موصوفا، كقوله تعالى: **"فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا" [مريم: ١٧]**. وهذه الحال تُسمَّى (موطِّئة)، فـ (بَشَرًا) منصوب على الحال، و(سَوِيًّا) نعت له، والحال في الحقيقة الصفة، فأصل (مررت بزيدٍ رجلا صالحا): (مررت بزيد صالحا)، وإنّما ذُكِرت (رجلا) توطئةً للحال"(٣).

والجانب المشترك بين الخبر الموطئ والحال الموطئة أنّ العامل النحويّ فيهما تسلّط على لفظة نُظِر إليها من حيث الصّنعة على أنها خبر، أو حال، غير أنّها في حقيقة الأمر ليست إلا موطئةً وممهدةً للخبر والحال الحقيقيين اللذين تتعيّن بهما الدلالة المرادة.

غير أنّ معالجة النحاة لهما تنظيريا وتقعيديا – على النحو المذكور منذ قليل- في حاجة إلى تفسير، وإلى بحث عن العلة التي تقف وراء صنيعهم هذا، وهذه الحاجة تكون آكد إذا نظرنا إلى شواهد هاتين الوظيفتين النحويتين، ودورانها في كلام العرب.

ذلك أنّ شواهد (الأخبار الموطئة) أكثر دورانا واستعمالا في كلام العرب، من شواهد (الأحوال الموطّئة)، لا سيّما الشواهد القرآنية.

ويجدر بنا الآن - قبل محاولة إيجاد تفسير لصنيع النحاة المذكور- أن نورد نماذج لهاتين الوظيفتين النحويتين:

أولا: نماذج للأخبار الموطِّئة:

---

١. ينظَر على سبيل المثال: المرتجل، لابن الخشاب ص ٦٤ ١، البديع، لابن الأثير، ١/ ١٩٠، اللباب، للعكبري ١/ ٢٩٥، التذييل والتكميل، لأبي حيّ ن ٧/ ١٦٧، تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد، لابن هشام ص ٤٢ ٤، تمهيد القواعد، لناظر الجيش، ٥/ ٢٢٤٨، شرح كتاب الحد ود في النحو، للفاكهي ص ٣٥ ٢، ٢٣٦.

٢. البديع، لابن الأثير، ١/ ١٩٠.

٣. تمهيد القواعد، لناظر الجيش، ٥/ ٢٢٤٨.

الشاهد	الخبر الموطِّئ	الخبر الموطّأ له (الخبر الحقيقيّ)
" فمَنْ لَمْ يَجِدْ فصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ " [البقرة: ١٩٦]	عَشَرَةٌ	كَامِلَةٌ
" وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ" [الأعراف: ٦٤]	قَوْمًا	عَمِينَ
" إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ " [الأعراف: ٨١]	قَوْمٌ	مُسْرِفُونَ
" قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ" [الأعراف: ١٣٨]	قَوْمٌ	تَجْهَلُونَ
"بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ" [الحجر:١٥]	قَوْمٌ	مَسْحُورُونَ
"إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ"[النحل:٢٢]	إِلَهٌ	وَاحِدٌ
" إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ" [المؤمنون: ٢٥]	رَجُلٌ	بِهِ جِنَّةٌ
" بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ " [الشعراء: ١٦٦]	قَوْمٌ	عَادُونَ
"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ" [النمل: ٤٧]	قَوْمٌ	تُفْتَنُونَ
"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ" [النمل: ٥٥]	قَوْمٌ	تَجْهَلُونَ
" قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ" [سبأ: ٤٣]	رَجُلٌ	يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ ...
" بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ " [يس: ١٩]	قَوْمٌ	مُسْرِفُونَ
" قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ " [فصلت: ٦]	بَشَرٌ إِلَهٌ	مِثْلُ في (مِثْلُكُمْ) وَاحِدٌ
" بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ" [الزخرف: ٥٨]	قَوْمٌ	خَصِمُونَ
" أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ " [الذاريات: ٥٣]	قَوْمٌ	طَاغُونَ
"كانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مَرْبُوعًا، بَعِيدَ ما بَيْنَ المَنْكِبَيْنِ"[١]	رَجُلًا	مَرْبُوعًا
"هذا – أي جبل أحُد – جَبَلٌ يُحِبّنا ونُحِبّهُ"[٢]	جَبَلٌ	يُحِبّنا ونُحِبّهُ
كَفى بِجِسْمي نُحولًا أَنَّني رَجُلٌ لولا مُخاطَبَتي إِيّاكَ لم تَرَني[٢]	رَجُلٌ	لولا مُخاطَبَتي

١. صحيح مسلم، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ٤/ ١٨١٨.

٢. موطأ مالك، باب ما جاء في تحريم المدينة، ٢/ ٨٨٩

		إيّاكَ لم تَرَني
أأكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فتَبْتَغي بِهِ الجاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لا أُطِيعُها[٢]	امْرَأً	لا أطِيعُها
من أمثلة سيبويه: " هذا رجلٌ ربْعة وغلامٌ يَفَعة "[٣]	رجل غُلامٌ	ربْعَة يَفَعَةٌ
قالت العرب: "هذا رجلٌ من بَني أبي بكر بن كلاب"[٤]	رجلٌ	من بني أبي بكر

ثانيا: نماذج للأحوال الموطّئة:

الشاهد	الحال الموطِّئة	الحال الموطّأ لها (الحال الحقيقية[٥])
" قالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا" [البقرة: ١٣٣]	إِلَهًا	وَاحِدًا
" إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ "[يوسف: ٢]	قُرْآنًا	عَرَبِيًّا
"فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا" [مريم: ١٧]	بَشَرًا	سَوِيًّا
"وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً " [المؤمنون: ٥٢]	أُمَّةً	وَاحِدَةً
" وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ" [الزمر:٢٧، ٢٨]	قُرْآنًا	عَرَبِيًّا
" وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا " [الأحقاف: ١٢]	لِسَانًا	عَرَبِيًّا

ولعلّ الرجوع إلى جانب الصنّعة وإجراءاتها – وللصنعة في أذهان النحاة منعة وحصانة لا تخفيانِ- يكشف جانبا مهما من الجوانب التي تفسّر صنيعهم المذكور من قبل.

---

١. من البسيط، وهو للمتنبي، ومعناه: إنّما يُستدلّ عليّ بصوتي، وذلك من فرط نحافتي. ينظر: شرح الواحدي لديوان المتنبي، ١/ ٨٦، والأمالي، لابن الشجري ٣/ ٢٢٣.

٢. من الطويل، في نسبته كلام؛ قيل: لابن الدمينة، وقيل: لمجنون ليلى، ونُسِب كذلك لإبراهيم بن الصولي، وللصمة بن عبد الله القشيري ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، دكتور إميل بديع يعقوب، ٤/ ٣٦٤

٣. الكتاب، ٢/ ٢١٢. لم يورده سيبويه في سياق الحديث عن الأخبار، أو الأخبار الموطئة، ولكنه أورده في سياق التمثيل للاسم المذكر الذي يُوصَف بمؤنث.

٤. من شواهد سيبويه (الكتاب، ٣/ ٥٠٦)، لم يورده سيبويه كذلك في سياق الحديث عن خبر المبتدأ.

٥. في إعرابها خلاف سيأتي مفصّلا في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

- إذ نصّ النحاة بعد استقراء كلام العرب على أنّ الأصل في الحال المفردة أن تأتي وصفًا مشتقًا، ولم يكن أمامهم بدّ من أن ينصّوا على هذا الجانب الصناعي في سياق رصْدهم قواعد باب الحال.
ولـمّا أنْ شذّت بعض شواهد الحال، فأتت فيها الحال جامدةً، لا مشتقة، ووجد النحاة تلك الأسماء الجامدة موطئة وممهدة للحال الحقيقية التي نُعتت بها تلك الأسماء الجامدة- وجد النحاة أنفسهم مدفوعين إلى النصّ على مثل هذا المصطلح (الحال الموطئة)[١] في سياق شرحهم مفردات التعريف، ومحترزاتها، ورصْدهم مسوّغات وقوع الحال جامدةً، سواء أبوّبوا لمثل هذا النوع من الحال تبويبا داخليا فرعيا، أم لم يبوبوا، واكتفوا بذكره عَرَضًا.
- والشأن مختلف في التوطئة في باب الخبر؛ إذ إنّ عملية الإسناد فيها - إذا نُظر إليها من جانب الصّنعة لا الدلالة- قائمة جارية دونما إشكال صِناعيّ؛ ففي نحو قوله تعالى في آيتَي سورة النمل: **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ"** [النمل: ٤٧]، **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ"** [النمل: ٥٥] جرى الإسناد بين (أنتم) و (قومٌ) دون إشكال صِناعي لفظيّ، وإن كانت الدلالة تقضي هنا بأنّ الخبر هو الجملة الفعلية التالية (تُفْتَنُونَ/ تَجْهَلُونَ).
ومهما يكن من شيء فإن النحاة إذا كانوا قد اعتنوا بـ (الأحوال الموطئة) في مقام التنظير والتقعيد على النحو المذكور – فإنهم لم يُعنوا في المقام نفسِه بـ (الأخبار الموطئة)؛ فلم تجرِ معالجتها إلا في مقام التطبيق والتوجيه على النحو الذي سيأتي في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: المستوى التطبيقي (التوجيهيّ)

يمكننا بادئ ذي بدء أن نقرّر إجمالا أنّ تعاطي النحاة لـ (الأحوال الموطئة) أتى على حدّ سواء في مقامَي التنظير (التقعيد)، والتطبيق وما يستلزمه من توجيه نحويّ؛ فاعتنوا به تنظيريا على النحو الذي مرّ من قبل، كما اعتنوا به في مقام التطبيق والتوجيه النحويّ، وذلك في سياق توجيههم شواهده وأمثلته في تصانيفهم التطبيقية (كتب إعراب القرآن وتفسيره وتوجيه مشكله- الأمالي اللغوية والنحوية- كتب شروح الشواهد- كتب شروح الحديث النبويّ- شروح الدواوين الشعرية ...). وليس الحال كذلك في (الأخبار الموطئة)؛ إذ إنّ معالجة النحاة لها أتت في مقام التطبيق والتوجيه، دون التنظير والتقعيد.

والذي يعنينا في هذا الصدد - في مقام الحديث عن الجانب التطبيقي- الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- إلى أي مُعطًى استند النحاة في توجيههم شواهد (الأخبار الموطّئة) و(الأحوال الموطئة)؟
- هل استندوا إلى جانب الصَّنعة، وتسامحوا في مقتضيات الدلالة؟
- أم راعوا جانب الدلالة، وتسمّحوا في جانب الصَّنعة وما تقتضيه؟
- أم وفَّقوا بين جانبَي الصنعة والدلالة، دون تغليب لجانب منهما على أخيه؟

الأخبار الموطّئة:

---

١. من أوائل النحاة الذين صلو ا عن عبارة (توطئة للحال) علي بن سليما نالأخفش الصغير(٢٣٥- ٣١٥هـ). ينظر: إعراب القرآ ن للنحاس، ٤/ ١٠٧٨، الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكيّ بن أبي طالب، ١٠/ ٦٣٣١. ثم شاع مصطلح (الحال الموطئة) بعده على ألسنة النحاة، حتى التصانيف النحوية التعليمية الحديثة.

من المقرر نحويًّا أنّ الخبر هو الجزء الذي به تحصُل الفائدة مع المبتدأ، نصّ النحاة على ذلك نصًّا منذ بدايات التأليف النحوي، ولنكتفِ هنا بذكر بعض نصوصهم في القرنين الثالث والرابع الهجريين:

- يقول المبرد (ت٢٨٥هـ):"وكانت **الفائدة** للسامع في الخبر"[١].
- يقول الزبيدي (ت٣٧٩هـ): ".. هو خبر الابتداء، به **تمامُ** الكلام"[٢].
- يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ): "كلّ ما أسندتَه إلى المبتدأ، **وحدّثتَ** به عنه"[٣].
- يقول الصَّيْمَري (من نحاة القرن الرابع الهجري): ".. **الفائدة** في الخبر، وإنما يُذكر الاسم لتُسند إليه الفائدة .. فإذا أخبرته به فقد أوصلتَ إليه **الفائدة**"[٤].

ثم جرت عادة النحاة على النصّ على هذا الجانب الدلالي في سردهم مفهوم (الخبر)، حتى أضحى بعبارة ابن مالك المشهورة الجارية على الألسنة "الجزء المتمّ الفائدة".
غير أنّ هناك نوعًا من الأخبار لا تتمّ به فائدة الإسناد، وهو الذي اصطُلِح عليه بـ (الأخبار الموطّئة).

ومصطلح (الخبر الموطِّئ) تأخّر ظهوره في التصنيف اللغوي والنحويّ حتى القرن السادس الهجريّ، ولعلّ أوّل من صدر عن عبارة (**توطئة للخبر**) ابن الباذش (ت٥٢٨هـ) في سياق تعليقه على قوله تعالى:"**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**" [البقرة: ١٩٦]؛ إذ نصَّ على أنّ (**عَشَرَةٌ**) جيء بها "توطئةً للخبر بعدها، لا أنَّها هي الخَبَرُ المستقلُّ بفائدةِ الإسناد، كما تقول: (زيدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ)"[٥].

ثم صدر ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) صراحةً عن مصطلح (الخبر الموطِّئ)، وذلك في سياق تعليقه على قول الشاعر:

كَفى بِجِسْمي نُحولًا أَنّني رَجُلٌ *** لولا مُخاطَبَتي إيّاكَ لم تَرَني

يقول: "وأما (رَجُلٌ) من قوله: (أنني رجلٌ) **فخبرٌ موطِّئ**، وإنما الخبر في الحقيقة هو الجملة التي وُصِف بها (رجل). و**الخبر الموطِّئ** هو الذي لا يفيد بانفراده مما بعده، كالحال الموطئة ... ألا ترى أنّك لو اقتصرتَ على (رجل) هنا لم تحصل به فائدة، وإنما الفائدة مقرونة بصفته"[٦].

هذا، ولم يشع استخدام هذا المصطلح بعد ابن الشجري شيوعًا **يليق بدوران أمثلته، وشيوعها في شواهد العربية**، على النحو الذي مرّ في الجانب النظريّ.

---

١. المقتضب، للمبرد، ٤/ ١٢٦.
٢. الواضح في علم العربية، للزبيدي ص ٧٠.
٣. اللمع، لابن جني، ص ٢٩.
٤. التبصرة والتذكرة، للصيمري ١/ ١٠١، ١٠٢.
٥. اللباب، أبو حفص النعماني، ٣/ ٣٨٤. وينظر: البحر المحيط، ٢٦٨/٢.
٦. أمالي ابن الشجري، ٣/ ٢٢٣.

إذ نقل العكبريُّ (ت ٦١٦هـ) في شرحه ديوان المتنبي نصَّ ابن الشجريّ السابق، دونما عزو، مستخدما المصطلح نفسه (الخبر الموطِّئ)، وذلك في سياق شرحه البيت المذكور[١].

ثم استعمله -في القرن السابع نفسه- أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ)[٢]، والسمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)[٣].

ثم صدر عنه ابن هشام (ت٧٦١هـ) في موسوعته النحوية الخالدة (مغني اللبيب)؛ يقول في الباب السابع الذي عنونه بـ (الباب السابع من الكتاب: في كيفية الإعراب. والمخاطب بمعظم هذا المبتدئون): "وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل: **خبر موطِّئ**؛ ليُعلَمَ أنّ المقصود ما بعده، كقوله تعالى **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ"** [النمل: ٥٥] ..."[٤].

ثم نُقِل المصطلح بعد ذلك – على قلّة- على ألسنة المتأخرين[٥].

وقبل إلقاء الضوء على توجيه النحاة للموطِّئ والموطَّأ له في شواهد الأخبار الموطِّئة في ضوء معطيات الصنّعة والدلالة- تجدر الإشارة إلى **أمرين**:

أحدهما: كل المواضع المشار إليها وردت فيها عبارة (توطئة للخبر) أو مصطلح (الخبر الموطئ) في سياق تطبيقي توجيهيّ تُعومل فيه مع شاهد من كلام العرب (آية كريمة، أو حديث نبويّ شريف، أو شاهد شعري)، وهذا من شأنه أن يؤكّد ما نُصّ عليه من قبل من أنّ معالجة النحاة لـ (الأخبار الموطئة) أتتْ في مقام التطبيق والتوجيه، دون التنظير والتقعيد.

والآخر: لـمّا ظهر مصطلح (الخبر الموطِّئ) في المقام التطبيقيّ في القرن السادس الهجري وما بعده لم تُصاحبه معالجةٌ نحوية نظرية في مقام تنظيري تقعيديّ، كما كان يُتوقَّع، لا سيّما مع دوران أمثلته وشيوعها، وكأنّ النحاة قد استغنوا بمثل هذه الإشارات التي أتت في مقام التطبيق والتوجيه عن عنايةٍ نظرية به، ورصْد تقعيديّ له.

توجيههم للخبر الموطِّئ (الاسم المتقدِّم):

اعتمدت توجيهات النحاة والمعربين للخبر الموطِّئ هنا على مدى مراعاتهم لجانبي الصنعة والدلالة:

- فجمهرتهم راعوا الصنعة؛ فاستندوا إلى ما تقتضيه عملية الإسناد من إعراب هذا الاسم المتقدّم هنا خبرا للمبتدأ المتقدم.

وترتّب على مراعاتهم الصنعة على النحو المذكور أن تسامحوا في معطيات الدلالة التي تقضي بخبرية ما بعده؛ إذ تمّت به الفائدة.

---

١. ينظر: شرح ديوان المتنبي، للعكبري ٤/ ١٨٧.

٢. ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، ٦/ ٣٥٣.

٣. ينظر: الدر المصون ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، ٣/ ٤٦

٤. مغني اللبيب، ابن هشام، ٦/٦٠١. وكذا أورده ابن هشام في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص ٤٤٢

٥. ينظر على سبيل المثال: شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي ٢/ ٣٨٢، وخزانة الأدب، للبغدادي ٦/ ٦٢

يقول النحاس – على سبيل المثال- مُعربًا قوله تعالى: **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ" [الأعراف: ٨١]**: "ابتداء وخبر"[١].

وجرت تآليف إعراب القرآن في العصر الحديث على هذا السّنن الإعرابيّ، دونما نصّ على توطئة أو نحوها[٢].

- وشذّ بعض اللغويين والمعربين عمّا جرت عليه عادة جمهور النحاة؛ فوجّهوا الأخبار الموطّئة توجيهًا يُلحَظ فيه التوفيقُ بين صَنعة النحو، وما تقتضيه الدلالة[٣]، دون تغليب جانب منهما على الآخر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هؤلاء في حقيقة الأمر هم الذين أشاعوا عبارة "توطئة للخبر"، ومصطلح "الخبر الموطِّئ" في التراث النحويّ، في سياق تطبيقي، على النحو الذي سبق.

وليس أدلّ على هذا من صدورهم فيما نحن بصدده من شواهد الأخبار الموطئة عن مصطلح رُوعي فيه الجانبان، وهو مصطلح (**الخبر الموطّئ**)؛ إذ راعوا في صدر المصطلح "الصنعة النحوية"، وما تقتضيه من إسناد؛ فهو (خبر) أُسند إلى المبتدأ، كما راعوا في عجُز المصطلح (الموطِّئ) "معطيات الدلالة"، ومقتضياتها؛ فهو (موطّئ)، مجرد موطّئ للخبر الحقيقي الذي يأتي بعده، والذي تتمّ به فائدة الإسناد.

ولو غلّبوا جانب الصنعة لاكتفوا بالنصّ على (الخبرية) دون (التوطئة)، كما أنهم لو غلّبوا جانب الدلالة لنصّوا على (التوطئة) دون (الخبرية)، ولأعربوا النعت التالي له خبرًا؛ إذ به تمامُ الفائدة.

توجيههم للموطَّأ له:

أغفل النحاة في سياق توجيههم الموطَّأ له جانبَ الدلالة الذي يقتضي أن يُنصَّ صراحةً على إعرابه (خبرًا) للمبتدأ المتقدم؛ إذ به تمامُ الفائدة؛ فغلّبوا جانب الصنعة التي تضرب بجذورها في تحليلاتهم وتوجيهاتهم، ونصّوا صراحة دون مُوارَبَة على كونه (**صفة**)[٤] لما قبله.

ولم يشذّ عن ذلك من صدر صراحةً في توجيه (الموطّئ) عن عبارة (توطئة للخبر)، أو (خبر موطِّئ)، وكان ظاهر الأمر يقتضي أن ينصّوا على كون الموطَّأ له (خبرًا).

وكأن هؤلاء قد اكتفوا في الإشارة إلى كون الخبر في الحقيقة هو الموطّأ له المتأخِّر بالنصّ في إعراب الاسم المتقدم على لفظة (توطئة / موطّئ)، لكنهم على أيّ حال قد خضعوا في نهاية

---

١. إعراب القرآن، ٢/ ٦٢. وينظر كذلك: ٣/ ٢٦٣.

٢. ينظر هنا على سبيل المثال: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين الدرويش، ٣/ ٣٨، ٥/ ٥٢٦، ٥٣٣، والتفصيل في إعراب آيات التنزيل، تأليف: د. عبد اللطيف الخطيب، د. سعد مصلوح، أ. رجب حسن العلوش، ٥/ ١١٥، ٧/ ١٤١.

٣. ينظر: الأمالي، لابن الشجري، ٣/ ٢٢٣، شرح ديوان المتنبي، للعكبري، ٤/ ١٨٧، والدر المصون للسمين الحلبي، ٣/ ٤٦، ومغني اللبيب، لابن هشام، ٦/ ٦٠١، شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، ٢/ ٣٨٢.

٤. ينظر هنا على سبيل المثال: أمالي ابن الشجري، ٣/ ٢٢٣، شرح ديوان المتنبي، للعكبري، ٤/ ١٨٧، والكتاب الفريد، للمنتجب الهمذاني، ٥/ ١٠٣. وخزانة الأدب، للبغدادي، ٦/ ٦٢.

الأمر لمقتضى الصنعة، فصدروا عمّا صدر عنه الجمهور من إعراب الموطَّأ له (صفةً)، لا (خبرًا).

وأرى أن الأوجَه هنا أن يُعرَب الموطِّئ المتقدّم هنا (توطئة للخبر)، ويُعرَبَ الموطَّأ له المتأخر (خبرا)، لا سيّما أنّ بعض المعربين صدر عن مثل هذا التحليل في توجيه شواهد الحال الموطّئة على النحو الذي سيأتي إن شاء الله.

ويُعضِّد التوجيهَ المذكورَ أنّ الموطّئ هنا في نية الطرح؛ لكونه زائدًا؛ يقول ابن الشجريّ: "فالخبر الموطّئ كالزيادة في الكلام"[١].

ولذا روعي في عود الضمير هنا المسند إليه المتقدم، ولم يراعَ الاسم الموطِّئ:

- ففي قوله تعالى: **"قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ" [الأعراف: ١٣٨]** أتى حرف المضارعة التاء في (تجهلون) مراعاة لضمير المخاطبين في (إنَّكم)، ولو روعي الاسم الموطّئ (قوم) لقيل في غير القرآن: (إنكم قومٌ يجهَلون). وكذا في آيتَي النمل: **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ"** [النمل: ٤٧]، **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ"** [النمل: ٥٥].
- وفي قول الشاعر:

كَفى بِجِسْمي نُحولًا أَنّني رَجُلٌ ** لولا مُخاطَبَتي إيّاكَ لم تَرَني[٢]

روعي في (لولا مخاطبتي إياكَ لم ترَني) عود ضمير المتكلم في (مخاطبتي) و (تَرَني) على اسم إنّ في (أنني)، ولو روعي الاسم الموطّئ (رجل) لقيل: (أنني رجلٌ لولا مخاطبتُه إياكَ لم تَرَهُ).

- وكذا قول الشاعر:

أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغي ** بِهِ الجاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لا أُطِيعُها[٣]

قال: (لا أُطيعُها) بهمزة المضارعة للمتكلم، مراعاة لاسم كان (تاء الفاعل للمتكلم في: كنتُ)، ولم يراعِ الاسم الموطِّئ (امْرَأ)؛ إذ لم يقل: (امرأً لا يُطيعُها).

وإذا كان المعربون قد نصّوا صراحةً على كون الموطَّأ له المتأخر (صفةً) لا (خبرًا) فإنهم قد اضطروا إلى أن يفسّروا مخالفة القياس الذي يقتضي المطابقة بين الموطّئ (الموصوف)، وصفته.

وهذه بعض أقوالهم في هذا الصدد، في سياق توجيههم قوله تعالى: **"بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ"**[النمل: ٥٥]:

---

١. أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٣

٢. ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٣.

٣. ينظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ١٨٧، خزانة الأدب، للبغدادي ٦/ ٦٢

- يقول المنتجب الهمذاني: "(تجهلون) **صفة** لـ (قومٌ)، وجاز ذلك وإن كان القوم اسمًا موضوعًا للغيبة على وجه التغليب، أعني تغليب الخطاب على الغيبة حين اجتمعا، كما يُغَلَّب المذكّر على المؤنث، ومن يعقل على ما لا يعقل"[١].
- ويقول بدر الدين الزركشيّ: "غَلَّبَ جانبَ (أنتم) على جانب (قوم)، والقياس أن يجيء بالياء؛ لأنه **وصف** القوم، و(قوم) اسمُ غَيْبَةٍ، ولكن حسُن آخرُ الخطاب وصفًا لـ (قوم)؛ لوقوعه **خبرًا** عن ضمير المخاطبين"[٢].
- ويقول السيوطي: "أتى بتاء الخطاب تغليبا لجانب (أنتم) على جانب (قوم)، والقياس أن يؤتَى بياء الغيبة؛ لأنه **صفة** لقوم، وحسَّن العدولَ عنه وقوع الموصوف **خبرا** عن ضمير المخاطَبين"[٣].

ومهما يكن من شيء فإن المصير إلى التوجيه الذي أشرنا إليه؛ بإعراب الموطِّئ المتقدم (توطئة للخبر)، وإعراب الموطَّأ له (خبرا) لا صفة – يُعفينا من اللجوء إلى مثل هذه التفسيرات التي تعتمد على التغليب أو العدول أو نحوهما.

الأحوال الموطّئة:

لم تصدُر توجيهات النحاة وأعاريبهم لشواهد الأحوال الموطِّئة عن رأي واحد مُجْمَعٍ عليه، فاختلفوا في هذا السياق اختلافا حكاه البيضاويّ (ت٦٨٥هـ) في سياق حديثه عن أحد الشواهد القرآنية للحال الموطّئة؛ يقول مُورِدًا توجيهات النحاة لنصب **(قُرْآنًا)**، **و (عَرَبِيًّا)** في قوله تعالى: **"إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"[يوسف: ٢]**: "ونصبه – أي: قرآنًا- على الحال، وهو في نفسه إما **توطئة للحال** التي هي (عَرَبِيًّا)، أو حال لأنه مصدر بمعنى مفعول، و(عَرَبِيًّا) صفة له، أو حال من الضمير فيه، أو حال بعد حال. **وفي كل ذلك خلاف** "[٤].

ويمكن إجمالا التمييز في هذا السياق بين **أربعة اتجاهات للنحاة**:

- الاتجاه الأول: يُعرب الاسم المتقدّم الموطِّئ (توطئةً للحال)، ويُعرب ما بعده (حالًا):

وتُلمَح عند أصحاب هذا الاتجاه عنايةٌ واضحة بالمنهج الوصفي في دراسة تراكيب العربية، وتوجيهها، ذلك المنهج الذي يعتني بما تظهره البنية السطحية للتركيب محل النَّظر، دونما اعتناء بتأويلات أو تقديرات تُجاوز الجانب الشكليّ أو الصوريّ لذلك التركيب.

ولـمّا كانت التوطئة في شواهد الحال الموطئة ترتكز على عنصرين: أحدهما: موطِّئ، وقد أتى اسمًا جامدا لا يقع حالًا لجموده، والآخر موطَّأ له مشتقّ – أعرب هؤلاء الاسم المشتق حالا، مراعينَ جانب الصّنعة التي تنظر إلى الحال على أنه وصف مشتق، وقد تمسّكوا بظاهر الاسم الموطِّئ المتقدم الذي وقع جامدا، فلم يؤولوه، وأطلقوا عليه

---

١. الكتاب الفريد، ٥/ ١٠٣.

٢. البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٣٠٣.

٣. معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، ١/ ١٩٧، والنص نفسه في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ٣/ ١٣٤.

٤. تفسير البيضاوي، ٣/ ١٥٤.

مصطلح (توطئة للحال)، وكأنهم يُشيرون من طرف خفيّ إلى أنّ الاسم الجامد هنا نُصِب لوقوعه تمهيدا وتوطئةً لاسم منصوب يُعرَب حالا؛ لكونه مشتقًّا.

ولعل أقدم من صدر عن هذا الاتجاه صراحةً علي بن سليمان الأخفش الصغير (٢٣٥-٣١٥هـ)؛ يقول النحاس: " وكان علي بن سليمان يقول في هذا- أي: في الاسم الجامد في أمثلة الحال الموطئة- هو **توطئة للحال**"[١].

ويُورد ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ (ت٥٢١هـ) هذا الاتجاه، ناسبًا إياه إلى بعض النحويين؛ يقول متحدثا عن (الحال الموطّئة)، في سياق توجيه نصب "لسانًا عربيًّا" في قوله تعالى: **"وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا" [الأحقاف: ١٢]**: "ومن النحويين من يرى أنّ "عربيًّا" هو الحال، و"لسانًا" هو التوطئة"[٢].

ثم جرت عادة كتب التفاسير والإعراب على إيراد هذا التوجيه النحويّ في سياق توجيه شواهد الحال الموطئة[٣].

- الاتجاه الثاني: يُعرب الموطِّئ المتقدّم – الاسم الجامد- (حالا موطِّئةً)، ويعرب الاسم المشتق بعده (نعتًا منصوبًا):

وأصحاب هذا الفريق[٤] ينظرون إلى الاسم الجامد المتقدم على أنّه حال موطّئة لنعت (اسم مشتق) هو الحال في الحقيقة، وكأنّ "الصفة سوّغتْ مجيء الجامد حالا"[٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ لهذا الاتجاه صدًى واضحًا في مقام التنظير والتقعيد للحال الموطئة، دون غيره؛ إذ جرت عادة المصنّفين أن يَصدُروا عنه في سياق رصْدهم قواعد باب الحال، والتمثيل لها.

يقول ابن الأثير – على سبيل المثال -:"ومن المفرد: الحال الموطّئة، كقوله تعالى: **"وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا" [الأحقاف: ١٢]**، وقولك: (مررت به رجلا صالحا)، فالصّفة سوّغت مجيء الجامد حالا"[٦].

هذا، وقد نسبَ بعض المنتمين إلى هذا الاتجاهِ القولَ بالتوجيه الأول إلى (التعسُّف البارد)؛ يقول المنتجب الهمذاني في سياق إعراب "قرآنًا عربيًّا" في قوله تعالى: **"إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"[يوسف: ٢]**: "انتصاب قوله (قرآنًا) على الحال من الهاء ... وقيل: (عربيًّا) هو الحال، و (قرآنًا) توطئة له، كقولك: (مررت بزيد رجلا

---

١. إعراب القرآن للنحاس، ٤/ ١٠٧. وينظر: الهداية، لمكيّ بن أبي طالب، ١٠/ ٦٣٣١.

٢. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ١/ ٨٠.

٣. ينظر على سبيل المثال: مشكل إعراب القرآن لمكيّ، ١/ ٣٧٧، ٢/ ٦٦٥، والنكت في القرآن الكريم، للمجاشعيّ، ص ٦٢٢، وإعراب القرآن للأصبهاني ص ٦٦١، والمحرر الوجيز، لابن عطية، ٣/ ٢١٨، والتبيان للعكبري، ٢/ ٧٢٠، وإعراب القرآن لزكريا الأنصاري ص ٣٣٩.

٤. ينظر في توجيه هؤلاء لشواهد الحال الموطئة: المحرر الوجيز، لابن عطية، ٣/ ٢١٨، والتبيان للعكبري، ٢/ ٧٢٠، والكتاب الفريد، للمنتجب الهمذاني، ٣/٥٣٩، ٥٤٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٩/ ١١٨.

٥. البديع، لابن الأثير، ١/ ١٩٠. وينظر كذلك في هذا الصدد نفسِه: المرتجل، لابن الخشاب ص ٦٤١، وشرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري، ١/ ٥٧٥، ٥٧٦، شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي ص ٣٥٢، ٢٣٦.

٦. البديع، لابن الأثير، ١/ ١٩٠.

صالحًا)، فـ (رجلا) توطئة للحال، و(صالحًا) هو الحال. والوجه هو الأول، وهذا من التعسُّف البارد"[١].

ويُفهَم من إشارات بعضهم في هذا الصدد أنّ ترتيب عنصرَي التوطئة في هذا السياق أتى مخالفًا ما تجري به العادة من تأخُّر الموطَّأ له في الرُّتبة عن الموطِّئ المتقدم.

وذلك أنّ مقتضى توجيههم هنا للحال والنعت أنّ النعت المشتقّ المتأخر هو الذي وطَّأ لوقوع الاسم الجامد قبله حالا، وعلى هذا يكون الاسم الجامد المتقدم حالا موطَّأ لها بموطِّئ هو النعت المشتق الذي سوّغ مجيء الحال اسمًا جامدا.

يقول ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) معلّلا لمجيء الحال اسما جامدا غير مشتق في قوله تعالى: **"وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا" [الأحقاف: ١٢]**: "و(لسانًا) حال في أحد الوجهين؛ لأنك لـمّا نعتّ اللسان بعربيّ – والصفة والموصوف كالشيء الواحد- صارت الحال بالمشتق، وصار (عربيًّا) هو الموطِّئ لكون اللسان حالا، وليس حقيقة اللسان أن يكون حالا؛ لكونه جامدًا، لولا ما ذُكر من الصفة"[٢].

ويقول الفاكهيّ (ت٩٧٢هـ): "وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنّ الموطِّئة هي صفة الحال، لا الحال الموصوفة"[٣].

ومقتضى هذا التوجيه أن يُطلَق على الحال هنا مصطلح (الحال الموطأ لها / الحال الموطَّأة[٤])، بدلا من مصطلح (الحال الموطِّئة) الذي اشتُهر وصار ممّا عُلِم من مصطلحات باب الحال بالضرورة.

ولعلّ النحاة راعوا في هذا المصطلح الذي اشتُهر – مصطلح الحال الموطِّئة- توطئةَ الاسم الجامد المتقدم الذي أُعرب حالًا للحال الحقيقية بعده، تلك التي تُضفي على التركيب دلالة الحال، وإن نُظِر إليها من حيث الصَّنعة على أنها نعت، لا حال.

- الاتجاه الثالث: يوجّه أصحابه التراكيب المذكورة على أنها من باب تعدُّد الحال:

وهؤلاء يؤولون الاسم الجامد المتقدم بمشتق ويعربونه حالا أولى، ويعربون الاسم المشتق المتأخر حالا ثانية.

وهم بصنيعهم هذا يُخرجون مثل هذه التراكيب من دائرة هذه الظاهرة الأسلوبية المسمّاة بـ (التوطئة)، ويتعاملون مع التركيب على أنّ فيه حالين: إحداهما: جامدة مؤولة بمشتق، والأخرى: مشتقة على الأصل الغالب في الحال المفردة.

يقول مكيّ موجّها نصبَ **"قُرْآنًا عَرَبِيًّا"** في قوله تعالى: **"إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"[يوسف: ٢]**: "(قُرْآنًا) حَال من الهاء في (أَنزَلْنَاهُ)، ومعناه: (أَنزَلْناهُ مجموعًا)، و(عربيًّا) **حال أُخْرَى** ... "[٥].

ويقول كذلك في سياق توجيه نصب "لسانًا عربيًّا" في قوله تعالى: **"وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا " [الأحقاف: ١٢]**: "قوله (لسانًا عربيًّا) حالان من المضمر المرفوع في (مصدّق)، أو من (الكتاب) ... "[٦].

---

١. الكتاب الفريد، ٣/ ٥٣٩، ٥٤٠

٢. شرح المقدمة المحسبة، ٢/ ٣١١

٣. شرح كتاب الحدود في النحو، ٣٦ ب

٤. ممّن شذّ من النحاة، صدر عن هذا المصطلح السُّهَيْلِيّ، ينظر: نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ٥٤ ب

٥. مشكل إعراب القرآن، لمكيّ، ١/ ٣٧٧

٦. مشكل إعراب القرآن، لمكيّ، ٢/ ٦٦٥

ويقول البيضاويّ في السياق نفسه: "و(عَرَبِيًّا) صفة له – أي: لـ (قرآنًا)- أو حال من الضمير فيه، أو **حال بعد حال** "[١].

الاتجاه الرابع: يُورِد أصحابه توجيهات أخرى تُخرج الشاهد من باب الحال:

وأصحاب هذا الاتجاه لا يُخرجون الشواهد المذكورة من باب التوطئة فحسب، لكنهم يُخرجونها – أو يُخرجون بعضها- من باب الحال رأسًا، فيؤولونها تأويلات تُدخلها في باب المفعولية، أو المصدرية (المفعول المطلق)، أو البدلية، أو النصب على نزع الخافض، أو نحو ذلك.

يقول النحاس في سياق توجيه نصب "لسانًا" في قوله تعالى: "**وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا " [الأحقاف: ١٢]:** "والجواب الآخر: أن يكون (لسانًا) مفعولا، يُراد به النبي صلى الله عليه وسلم ..."[٢].

ويقول القرطبيّ في السياق نفسه: "وقيل: نُصب (لسانًا) بإضمار فعل تقديره: (وهذا كتابٌ مصدّق أعني لسانًا عربيّا). وقيل: نُصب بإسقاط حرف الخفض، تقديره: (بلسان عربيّ). وقيل: إن (لسانًا) مفعول، والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم، أي: (وهذا كتاب مصدّق للنبيّ صلى الله عليه وسلم؛ لأنه معجزته"[٣].

ويقول ابن عطية سارِدًا توجيهات النحاة لنصب "قرآنًا" في قوله تعالى: " **كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**": "وقالت فرقة: هو نصب على المصدر ... وقالت فرقة: "قرآنًا" نُصب على المدح، وهو قول ضعيف"[٤].

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ النحاة والمعربين اختلفوا اختلافات واضحة في توجيه شواهد هذا النمط من أنماط الحال في التراكيب العربية، ذلك النمط الذي تأتي فيه الحال اسمًا جامدا، موصوفا بمشتق، سواء أُطلِق عليه مصطلح (الحال الموطِّئة)، أم أُطلِق عليه مصطلح (الحال الموطَّأ لها).

- فمنهم من فسّرها تفسيرا يرتكز على هذا المسلك التعبيري (التوطئة):
  - إمّا بتوطئة الاسم الجامد الذي أُعرب حالا، للحال الحقيقية التي أعربتْها الصنعة نعتًا منصوبًا، وبذا يكون الاسم الجامد موطّئا، والاسم المشتق موطَّأ له.
  - وإمّا بتوطئة النعت المشتق المتأخِّر وتسويغه لوقوع الاسم الجامد قبله حالًا، وبهذا يكون الاسم الجامد موطَّأ له، والاسم المشتق موطِّئا.
- ومنهم من تغافل عن هذا المسلك التعبيري، فراح يوجِّه الاسم الجامد، والاسم المشتق في تلك الشواهد توجيهاتٍ تُخرجها من باب (التوطئة في الحال)، أو تُخرِجها من باب الحال رأسًا إلى أبوابِ نصبٍ أخرى.

غير أنّ توجيه النحاة لشواهد (الأخبار الموطِّئة) لم يختلف ذلك الاختلافَ، ولم يَتَشعَّب ذلك التَّشعُّب الذي ألفيناه في توجيههم شواهد (الأحوال الموطِّئة).

- إذ راعى جمهورهم الصّنعة في توجيههم (الاسم المتقدّم)؛ فنصّوا – معتمدين على عملية الإسناد- على أنه (**خبر**)، وإن كان الخبر الحقيقي الاسمَ الذي بعده؛ إذ تمّت به

---

١. تفسير البيضاوي، ٣/ ١٥٤.

٢. معاني القرآن، ٦/ ٤٤٦

٣. الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، ٦ /١ ١٩١.

٤. المحرر الوجيز، ٥/ ٣، ٤. وينظر كذلك في السياق نفسه، البحر المحيط، لأبي حيّان، ٩/ ٢٨٤.

الفائدة، وشذّ بعضهم؛ فراعى جانب الدلالة، ونصّ في إعراب الاسم المتقدم المذكور على عبارة (**توطئة للخبر**) أو مصطلح (**خبر موطِّئ**).

- ثم أجمع النّحاة كلُّهم أجمعون على إعراب ما بعد الاسم الموطِّئ (**صفةً**)، لا خبرًا.

الخاتمة:

أولا: نتائج الدراسة:

- تشكّل ظاهرة التوطئة في الوظائف النحوية جانبا من الجوانب التي يتنازع فيها جانبا الصّنعة والدلالة، ويُلقي حينئذ تغليبُ أحدهما على الآخر أو محاولة التوفيق بينهما - بظلاله على التوجيه النحويّ لتراكيب العربية، وما يطرأ عنه من خلاف نحويّ.
- يشكّل لجوء النحاة في معالجاتهم إلى (التوطئة) جانبا من جوانب تعديل المسار في الدرس النحويّ؛ إذ استندوا إليها في التوفيق بين الصنّعة والدلالة في المواضع التي يتنازعان فيها، بحيث تُراعى في تحليلاتهم معطيات الصنعة في ضوء نظرية العامل، كما تُراعَى كذلك معطيات الدلالة وما تقتضيه.
- إذا كانت (الحال الموطئة) أكثر الوظائف النحوية - التي خضعت لظاهرة التوطئة - دَوَرانًا على ألسنة النحاة على مستويي التنظير والتطبيق (التوجيه)، فإن (الخبر الموطّئ) يُعدّ أكثر أبواب التوطئة الوظيفية دورانا واستعمالا في تراكيب العربية: قرآنا، وسنة، وشعرا، ونثرا، حتى أضحى عُرْفًا لغويا جاريًا على ألسنتنا؛ نحو قولنا: (فلان رجلٌ كريمٌ- هو امرؤ متواضعٌ)، (فلانة فتاةٌ مؤدبةٌ- هي امرأة متواضعة) ... .
- لم تلق (الأخبار الموطِّئة) حظّها اللائق بها تنظيريا، رغم جريان شواهدها وأمثلتها، وشيوعها على النحو المذكور.
- وضع تعريف اصطلاحيّ دقيق لمصطلح (التوطئة) في العربية لا بُدَّ أن يُعتَمَدَ فيه على التفرقة بين التوطئة الوظيفية، والتوطئة اللغوية التي يُضفي فيها الموطِّئ على التركيب أحكاما نحوية جديدة.
- الجهة في النحو ليست منفكة بين التنظير والتطبيق، فهما – في الحقيقة- وجهان لعملة واحدة، وإن فُصل بينهما لدواعٍ تصنيفية تأليفية؛ فكم من مصنَّف تقعيديّ رُوعي فيه الجانب التطبيقي على شواهد وتراكيب غير قليلة! وكم من مؤلَّف تطبيقي نُثِرت فيه قواعد نحوية نظرية في تضاعيف التطبيق النحوي!.

ثانيا: توصيات الدراسة:

- لا تزال (ظاهرة التوطئة في الوظائف النحوية) بحاجة إلى تسليط مزيد من الضوء عليها؛ إذ تُلقي بظلالها على كثير من الوظائف النحوية؛ كالمبتدأ، والمفعول به، والمنادى، كما أنّ لها في باب التوابع حظًّا وافرًا.
- كما أنّ هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة تتخطّى مجرد التأصيل لأنماطها ومظاهرها وشواهدها، وتوجيه النحاة لها، إلى الكشف عمّا وراء ظاهرها من دواعٍ ومسوّغات تقف وراء صُدور العربيّ عنها، ومصيره إليها.

المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- إعراب القرآن، للأصبهاني، قدّمتْ له ووثقت نصوصه الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن، للنّحاس، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- إعراب القرآن العظيم، لزكريا الأنصاري، دراسة وتحقيق موسى علي موسى، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إشراف دكتور محمد حسنين صبرة، ٢٠٠١م.
- إعراب القرآن وبيانه، تأليف الأستاذ محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة السابعة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، للبيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة دكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق دكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- التفصيل في إعراب آيات التنزيل، تأليف: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، د.سعد مصلوح، أ. رجب حسن العلوش، مكتبة الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
- التمهيد في نحو العربية: معناه ومواطنه: بحث للدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن، منشور بمجلة الناطقين بغير اللغة العربية، المجلد ٣، العدد ٤، يناير، ٢٠٢٠م.
- التوطئة في العربية، مقال للدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن، منشور بموقع الألوكة الإلكتروني بتاريخ، ٢٥/ ٢ / ٢٠١٦م.
- التوطئة ولوازمها في النحو العربي، د. مالك أحمد يعقوب محمد، بحث بحولية اللغة العربية، بنين، جرجا، العدد ٢٣ لعام ٢٠١٩م، الجزء السادس.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق دكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤١٤هـ.
- شرح التسهيل المسمّى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ.د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهيّ، تحقيق دكتور المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- شرح الواحدي لديوان المتنبي، ضبطه وشرحه وقدَّم له وعلّق عليه وخرّج شواهده: د. ياسين الأيوبي، وفصيّ الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- ظاهرة التوطئة في النحو العربي، د. حسين عباس الرفايعة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٣، العدد١، ذو الحجة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السّيد البطليوسي، تحقيق أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص النعماني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكيّ بن أبي طالب، تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، دكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، تحقيق محيي الدين ديب ميستو، وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الموطأ، مالك بن أنس، صحّحه ورقمه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيليّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- النحو العربي بين الصناعة والمعنى، دكتور عبد الفتاح محمد حبيب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- النكت في القرآن الكريم، للمجاشعي القيرواني، دراسة وتحقيق د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكيّ بن أبي طالب، حقّق بإشراف أ.د. الشاهد البوشيخي، الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الواضح في علم العربية، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق دكتور عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

The Preparatory Predicates and Adverbs between Theory and Practice: A Comparative Study in the Light of Grammatical Formulation Restrictions and Meaning

Prepared by
Dr. Sayed Gamal Hassan Ali
Lecturer, Department of Syntax, Morphology, and Prosody
Faculty of Dar El-Ulum, Cairo University

Abstract:
This comparative study sheds light on a stylistic and syntactic phenomenon prevalent in Arabic structures, namely the phenomenon of preparation (*tawṭiʾa*). The study selects two functional models of preparation as its focus: preparatory predicates and preparatory adverbs.
The comparison is conducted on two levels of grammatical study: the theoretical level (rule formulation) and the practical level (rule orientation). It highlights both the grammatical formulation and semantic implications while examining the resonance of these aspects in the grammarians' treatment and interpretation of the two syntactic functions.
The study includes an introduction (introducing the topic and previous studies), a prelude (titled *Patterns of* preparation *in Arabic Structures*), and two main topics: the first focuses on the theoretical level, while the second addresses the practical level. The study concludes with a summary outlining the most significant findings and recommendations.
Key Findings:

1. The phenomenon of preparation in syntactic functions represents an essential aspect of grammatical study, where grammatical formulation Restrictions and Meanings interplay.
2. The preparation phenomenon has not received adequate theoretical attention in classical and modern grammatical works, despite the prevalence of their examples in various Arabic texts, particularly in the Qur'an.
3. There is an inseparable connection between theory and application in grammatical studies. They are, in fact, two sides of the same coin, each complementing and depending on the other, even if separated in classification for methodological reasons.

Keywords:
Preparation; predicate; Adverb; Theorizing; Application; Grammatical Formulation; Meaning.